قالوا إن حل مشكلة الطاقة يكمن في إصلاح شبكة التوزيع

خبراء يرحّبون بخصخصة قطاع الكهرباء

□ بغداد/ احمد عبدربه

مطالبة باعتماد العداد الالكتروني

رحّب الخبير بشؤون الطاقة محمود الزيدي بخصخصة قطاع الكهرباء وعرضه على الاستثمار الأجنبي، واصفاً الخطوة بالناجحة. ويعتزم مجلس النواب تسليم ملف الكهرباء للقطاع الخاص كون الوزارة فشلت في إدارة الملف.

وقال الزيدي لـ (المدى) "إن حل مشكلة الكهرباء الرئيسية بالبلاد يكمن في إصلاح شبكة التوزيع من خلال إدامة وإصلاح هذه الشبكة القديمة" مبيناً ان الطاقة الموجودة كافية لتقديم الكهرباء للمواطنين خلال ٢٤ ساعة.

واضاف الزيدي: يجب ان تسبق عملية عرض الكهرباء عدة إجراءات تقوم بها الحكومة من خلال الدعم اللوجستي، داعياً إلى ضرورة اعتماد نظام العداد الالكتروني بالمنازل.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري لـ (المدى) إن تسليم ملف الكهرباء للقطاع الخاص يؤدي إلى حدوث مشاكل كبيرة وخصوصاً والبلاد تمر بمرحلة انتقالية، مبيناً ان تجربة كردستان إلى حد الآن لم تحل مشكلة الكهرباء بالكامل لان إمكانية القطاع الخاص محدودة.

واضاف الصوري: أن قطاع الكهرباء يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وهذا ما لا يستطيع أن يوفره القطاع الخاص بمفرده، لافتاً إلى صرف أموال طائلة على الكهرباء لكن لم تحل المشكلة بسبب الفساد المالي والاداري.

وتابع: ان المولدات الاهلية توفر ٢٠٠٠ ميغاواط وهنالك استغلال للمواطنين في ارتفاع اجور الامبير على الرغم من توفر المحروقات بشكل مناسب في الوقت نفسه.

وأعلنت وزارة الكهرباء أن ميزانيتها بلغت ٣٧ مليار دولار منذ العام ٢٠٠٣، مبينة أن ١٦ مليارا منها تشغيلية، أما المتبقي فقد صرف على مشاريع الوزارة.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس في بيان صحفي اطلعت عليه المدى إن الميزانيات السنوية التي خصصت للوزارة ومنذ عام ٢٠٠٣ نصفها تشغيلية"، مشيراً إلى أن "ما خصص للوزارة خلال هذه السنوات بلغ ٣٧ مليار دولار".

وأضاف المدرس أن الميزانيات التشغيلية للسنوات التسع الماضية بلغت ١٦ مليار دولار صرفت كرواتب وأجور للعاملين، بضمنها مبالغ صرفت لوزارة النفط، تصل إلى مليار دولار سنوياً عن شراء الوقود المجهز لمحطات الوزارة، فضلاً عن الوقود الذي تم شراؤه من دول الجوار"، مبينا أن "الموازنة التشغيلية تتضمن أيضا شراء الطاقة الكهربائية من إيران وتركيا ومبالغ أخرى خصصت لأغراض الصيانة البسيطة".

ولفت المدرس إلى أن الموازنة الاستثمارية والبالغة (٢١) مليار دولار، منها (٧) مليارات محجوزة حالياً لدى صندوق تنمية العراق (DFI) في واشنطن، عن ضمانات مصرفية لشركات، سبق لها أن أبرمت عقوداً مع وزارتنا وتم حجز المبالغ المذكورة، كضمانات مصرفية"، مؤكدا أن "وزارة الكهرباء تطالب المصرف العراقي للتجارة (TPI)، إسقاطها من ذمتها وإعادتها إلى وزارة المالية.

وأكد المدرس، أن المتبقي من الموازنة الاستثمارية والبالغ (١٤) مليار دولار، صرف في العقود التي أبرمتها الوزارة، لتنفيذ مشاريع محطات الإنتاج، وخطوط نقل الطاقة ومحطاتها، ومحطات وشبكات التوزيع، إلى جانب مبالغ صرفت خلال السنوات الماضية لصيانة وإعادة تأهيل الوحدات التوليدية وخطوط النقل وشبكات التوزيع".

وخصص مجلس الوزراء في الثالث من تموز الحالي تريليوني دينار لمشاريع وزارة الكهرباء ضمن الموازنة التكميلية التي أقرها ضمن العام الحالي ٢٠١٢ والبالغة أكثر من عشرة تريليونات دينار.

وانتقدت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية سوزان السعد قرار مجلس النواب بتأجيل التصويت على مسودة مشروع الاستثمار في قطاع الكهرباء.

وقالت السعد في بيان اطلعت عليه (المدى) "إن مشروع القرار المقدم من لجنة النفط والطاقة كان من المقرر التصويت عليه في جلسة البرلمان الماضية ويتضمن فتح المجال للاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية إضافة الى تقديم التسهيلات اللازمة بهذا الخصوص للشركات الأجنبية المستثمرة مع إعطاء المحافظات الصلاحيات اللازمة لتسهيل منح إجازات الاستثمار في هذا المجال".

وكانت النائبة سوزان السعد عضو لجنة النفط والطاقة قد ذكرت في بيان سابق لها أن لجنة النفط والطاقة تعمل بالتعاون مع اللجنة القانونية النيابية لإصدار قرار يلزم وزارة الكهرباء بطرح الموضوع على الاستثمار وان تلزم الحكومة بإعطاء صلاحيات أوسع لمجالس المحافظات بشأن توفير الكهرباء وفي نفس الوقت ان تقدم تسهيلات للعاملين من الشركات الأجنبية من قبل الجهات المعنية لتسهيل دخولها الى العراق.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

خصخصة الكهرباء

تجاوزت المبالغ المحددة لقطاع الكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن حاجز الـ ٣٧ مليار دولار بحسب البيانات الحكومية، ومازال حجم الإنتاج لم يتجاوز ٨ آلاف ميكاواط، في وقت تتحدث وزارة الكهرباء عن حلول ممكنة في صيف العام المقبل ٢٠١٣، والمستهلك سئم الوعود وصم آذانه عن سماعها.

ومشكلة الكهرباء المستديمة كمشكلة البطاقة التموينية، والأمن الهش، والخلافات السياسية نعتقد انها لن تنتهي تحت اشراف وسيطرة القطاع العام، ذلك أن جدلية الكهرباء الوطنية تقف عاجزة امام جدلية كهرباء المولدات الأهلية، ما يجعلنا نتحدث عن إمكانية تحويل الطاقة الكهربائية الى القطاع الخاص إدارة وتنفيذا بسبب الفشل الذريع للقطاع العام في حل هذه المشكلة التي استعصت على الحكومات كافة، وحالات الفساد المالي والاداري التي ضربت أطناب قطاع الطاقة بشكل اضمحلت فيه التخصيصات المالية الكبيرة المخصصة للكهرباء.

ولأن الطاقة الكهربائية لا تتعلق بالاستهلاك المنزلي فحسب، بل تدخل في ادامة زخم القطاعات الاقتصادية كافة وتعمل على تحريك عجلة الإنتاج بشكل انسيابي، فأن فترة الثماني سنوات الماضية وهذه التخصيصات المهولة كافية لاسترداد عافيتها، إلا ان ضعف القدرة التنفيذية وتداخل الظروف السياسية والامنية ناهيك عن حالات الفساد المالي والإداري والمشاكل الفنية الاخرى التي لا تتعلق بقطاع الإنتاج كانت كفيلة بتراجع الإنتاج، كما أن مشكلات التوزيع والشبكات هي الاخرى تشكل اسباباً لضعف الانتاج، ما يجعل الضرورة متاحة لخصخصة هذا القطاع، وتحويل إدارته وتوزيعه إلى القطاع الخاص وبأسعار مدعومة لا يتحمل وزرها المستهلك.

التجربة خير دليل على عدم قدرة القطاع العام ممثلاً بوزارة الكهرباء، كما لا يمكن في الوقت نفسه ان يستمر هذا الشلل في الحياة العامة وما يرتبط بها من الاستهلاك المنزلي وتلكؤ مسار القطاعات الخدمية والاقتصادية، كما ان الاستمرار في نزف الموارد المالية من دون جدوى يعد هدراً غير معقولاً للأموال العامة في ظل إدارة غير رشيدة وغير كفوءة لقطاع الكهرباء، فالتخصيصات التي قاربت ٤٠ مليار دولار على مدى السنين الثمانية الماضية يمكن ان تنشأ من خلالها بحسب تقدير خبراء الطاقة عدد من محطات التوليد العملاقة القادرة على تجاوز الحاجة الفعلية وتصدير الفائض منها إلى دول الجوار.

الأمر يتطلب بحسب تقديرنا أن يصار إلى دراسة موضوعة تحويل إدارة ملف الكهرباء الى القطاع الخاص من قبل مجلس النواب وتشريع عدد من القوانين التي تعطي فرصة للقطاع الخاص لتولي هذه المهمة ومن قبل شركات عالمية متخصصة سعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة الفعلية، والذي سينعكس ايجابياً على عجلة الإنتاج وواقع الخدمات والتكاليف المالية المخصصة حالياً للحصول على الطاقة الكهربائية ولجميع مؤسسات القطاعين العام والخاص.

مقترح إجراء دراسة قبل إقرار قانون الدفع بالآجل

□ بغداد/ المدى

اقترح الخبير الاقتصادي سالم البياتي، إجراء دراسة جدوى اقتصادية لمعرفة حجم المشاريع الضرورية التي يحتاجها البلد قبل الذهاب إلى تشريع قانون الدفع بالآجل للمشاريع الإستراتيجية، لمنع تأثيره على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الديون المالية. وقال البياتي بحسب الوكالة (الإخبارية للأنباء): إن الموازنة العامة كبيرة جداً ولو تم استغلال أموالها بشكل جيد دون وجود فساد مالي وإداري لكان باستطاعة العراق أن ينفذ مشاريعه الإستراتيجية دون اللجوء إلى الدفع بالآجل.وأشار إلى أن الدفع بالآجل سيثقل كاهل الدولة بالديون، لاسيما وأن العالم اليوم يعيش حالة من التوتر والأزمات والاقتصادية التي اجتاحت بعض دول العالم والتي أثرت على أسعار النفط، ما يصعب على العراق تسديد تلك الديون للشركات المنفذة بطريقة الآجل.

وأضاف: على مجلس النواب أن يتأنى كثيراً قبل التصويت على قانون الدفع بالآجل وان يلجأ إلى وضع دراسة اقتصادية لمعرفة الحاجة الفعلية لتشييد المشاريع في البلد مع حجم الأموال التي يمكن أن ترصد لها، وإذا كانت المشاريع ضرورية والأموال غير متوفرة فيمكن الذهاب إلى الآجل، بينما إذا توفرت الأموال لها ضمن الموازنة فلا حاجة إلى الدفع بالآجل. ويذكر أن مشروع قانون التمويل بالآجل لاقى معارضة واسعة داخل البرلمان وخارجه عند التصويت على موازنة العام الحالي عندما جاء في المادة (٣٦)، لأسباب سياسية واقتصادية متداخلة ويحدد مشروع القانون المبلغ المقترح للتمويل بالآجل بـ(٣٧) مليار دولار قسمت إلى تسعة أبواب، كان لقطاعات الصحة والتربية والنقل والزراعة النسبة الأكبر منها، بينما لم يخصص لمشروع بناء الوحدات السكنية للفقراء سوى ملياري دولار.

تجارة بغداد: أحداث سوريا أثّرت على وضعنا التجاري

□ بغداد/ وكالات

أكد رئيس غرفة تجارة بغداد امجد الجبوري أن الوضع الأمني في سوريا اثر في الوضع التجاري داخل العراق، داعيا وزارة التجارة إلى إيجاد خطة إستراتيجية لتلافي الأزمة الحالية.

وقال الجبوري في تصريحات صحفية إن الوضع السوري الأمني اثر على الوضع التجاري داخل العراق نفسه، مبينا أن غالبية التجار بدؤوا ينكمشون على أنفسهم وأوقفوا أعمالهم التجارية ونشاطهم".

وأضاف أن العراق لديه تعاملات كبيرة مع الجانب السوري لاسيما على مستوى العلاقات التجارية، حيث أن البضائع كانت تأتي عن طريق طرطوس ودمشق وتدخل البلد ولكن الأوضاع الأمنية في سوريا منعت التجار العراقيين من إدخال بضائعهم، مشيرا إلى أن التجار حاولوا إيجاد طرق أخرى كطريق حلب فالموصل ومن ثم إلى بغداد وبقية المحافظات ،مؤكدا ان حتى هذا الطريق بات غير آمناً". وأكد رئيس غرفة التجارة أن "التحويلات المالية وصرف العملة في سوريا بدأ يؤثر في حركة التجارة العراقية، مشيرا إلى أن صرف الليرة السورية بدأ يتذبذب أمام العملات الصعبة مما خلق جو غير مستقر للعملة وهذا ما يثير مخاوف التجار كافة من التعامل بتلك العملة ".

وأوضح الجبوري أن "غرفة التجارة مهمتها استشارية فقط وليس بإمكانها وضع الحلول للأزمات وهذا منوط بالجهات التنفيذية"، داعيا وزارة التجارة حل هذه المشكلة وتلافي هذه الأزمة من خلال إيجاد خطة إستراتيجية لتحويل خطوط نقل البضائع وترميم هذه القضية.

مضاعفة مبالغ الصكوك الصادرة من المصارف الأهلية

□ بغداد/ المدى

قررتْ لجنة الشؤون الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء الموافقة على مضاعفة مبالغ الصكوك المُصدقة الصادرة من المصارف الأهلية لتصل إلى مبلغ ٢٥ مليون دينار كحد أعلى للمعاملات الإجرائية بعد ان كانَ المبلغ محددا بخمسة ملايين دينار، إلى جانب الموافقة على إعفاء الشركات الرصينة والشركات العامة من شراء وثائق المناقصة وتقديمها لهم مجاناً.

وذكر بيان للجنة الشؤون الاقتصادية، أنها عقدت جلسة جديدة برئاسة نائب رئيس الوزراء روك نوري شاويس وبحضور كل من وزيري التجارة والصناعة والمعادن ومحافظ البنك المركزي ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ومستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية، اتخذت خلالها جملة قرارات وتوصيات".

وأضاف البيان أن القرارات تضمنت: "الموافقة على تعديل قرار اللجنة الاقتصادية الذي نص على (قيام الوزارات والجهات الحكومية بقبول الصكوك المُصدقة الصادرة من المصارف الأهلية بمبلغ ٢٥ مليون دينار كحدٍ أعلى للمعاملات الإجرائية) بعد إن كان (٥) ملايين دينار".

كما تقرر "الموافقة على مشروع تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ورفعها إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليها علماً بأن أهم ما جاء بالتعليمات الجديدة".

وأشار البيان انه من اجل "ضمان الشفافية في إجراءات التعاقد تم التوجه وفق التعليمات الجديدة بإناطة رئاسة وعضوية لجان الفتح والتحليل إلى الموظفين من الدرجات المتقدمة في السلم الوظيفي على العكس من التعليمات النافذة".

كما "تم اختصار الأحكام الخاصة بالاعتماد المستندي بصورة واضحة ودقيقة تسهل على جهات التعاقد التعرف بسهولة على الاجراءات الخاصة بالاعتماد المستندي على عكس التعليمات النافذة"، بحسب البيان، الذي أشار أيضا إلى "إفراد مادة خاصة منفصلة تعالج عقود الخدمات الاستشارية وأساليب التعاقد فيها والمتطلبات والأحكام الخاصة بالتعاقد ضمن هذا الأسلوب.

في الوقت نفسه أشاد مدير رابطة المصارف الأهلية عبد العزيز حسون بقرار لجنة الشؤون الاقتصادية بالمصادقة على زيادة السقف الأعلى للصكوك المقبولة والمصدقة من المصارف الأهلية إلى (٢٥) مليون دينار عراقي والسماح لها بالتعامل مع دوائر الدولة كافة.

وقال حسون إن بادرة اللجنة الاقتصادية تبشر بخير بإصدار قرارها بزيادة السقف الأعلى للصكوك المصارف الخاصة إلى (٢٥) مليون دينار عراقي بعد أن كان (٥) ملايين فقط ولا يسمح لها بالتعامل مع دوائر الدولة.

وأضاف: أن هذا القرار جاء على خلفية مطالبة رابطة المصارف الأهلية اللجنة الاقتصادية بمراعاة المصارف ودعمها من خلال زيادة السقف الأعلى للصكوك لتسهيل التعامل مع دوائر الدولة والسوق بشكل عام وتعزيز ثقة الزبائن بالمصارف الأهلية.

وذكر: أن اللجنة الاقتصادية بدأت تستجيب لمطالب المصارف الخاصة، وهي بادرة تبشر بخير لدعم القطاع المصرفي الخاص.

احد المصارف (ارشيف)

انخفاض واردات النفط المالية

□ بغداد/ المدى

أعلنت وزارة النفط عن انخفاض صادرات البلاد النفطية لشهر حزيران الماضي بنسبة ٤ ملايين برميل مقارنة بشهر أيار الماضي، مشيرة إلى أن هذا الانخفاض أثر على العائدات المالية بنسبة تجاوزت المليار دولار.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد في بيان اطلعت عليه المدى ان الصادرات النفطية لشهر حزيران شهدت انخفاضا بمعدل أربعة ملايين برميل، مقارنة بالشهر الذي سبقه"، مشيرا إلى أن "وزارة النفط صدرت خلال شهر أيار الماضي ٧٦ مليون برميل، في حين صدرت بشهر حزيران الماضي ٧٢ مليون برميل". وأضاف جهاد إن "الإيرادات المتحققة عن بيعها للنفط بلغت ستة مليارات و٤٨٧ مليون دولار لشهر حزيران، فيما بلغت يارادت شهر أيار الماضي سبعة مليارات و٤٤٩ مليون دولار"، مبينا أن "الفرق في الواردات بين الشهرين انخفضت بنسبة مليار و٣٨ مليون دولار". وتابع جهاد أن "مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر حزيران الماضي من نفط البصرة بلغ ٦٢ مليون و٥٠٠ ألف برميل وبإيرادات بلغت ٥ مليار و٦١٣ مليون دولار"، مشيرا إلى أن "الكميات المصدرة من نفط كركوك بلغت ٩ مليون و٥٠٠ ألف برميل، وبإيرادات ٨٧٤ مليون دولار". وأشار جهاد إلى أن "الكميات المذكورة تم تحميلها من قبل ٢٩ شركة نفطية من مختلف الجنسيات من ميناءي البصرة وخور العمية والميناء العائم على الخليج العربي ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط وبالشاحنات الحوضية إلى الأردن".

اختيار شركتين بريطانية وألمانية لطبع العملة الجديدة

□ بغداد/ المدى

أعلن محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي خلال لقائه باللجنة المالية النيابية أن البنك اختار شركة بريطانية وأخرى ألمانية من بين العديد من الشركات العالمية لانجاز عملية طبع العملة الجديدة. وقال الشبيبي ان البنك المركزي اختار شركة بريطانية وأخرى ألمانية من بين العديد من الشركات العالمية لانجاز عملية طبع العملة الجديدة كونهما تطبعان نحو ٧٥ ٪ من العملات في دول العالم"، مشيرا الى "ان البنك المركزي يمتلك من احتياطي العملة بما يمكنه من عملية حذف الأصفار وتغطيتها بشكل كبير". واوضح المكتب الاعلامي لمجلس النواب في بيان صحفي ان اللجنة المالية البرلمانية بحثت مع الشبيبي اخر المستجدات التي توصل اليها البنك المركزي في موضوع حذف الأصفار وتبديل العملة الوطنية والسياسة المتبعة في إتمام هذه العملية". واضاف: "أن اللقاء بحث موضوع الضوابط المعتمدة في مزاد العملة وحجم الكتلة النقدية المتداولة". وأشار الشبيبي الى ان "السبب الرئيس في عملية حذف الأصفار يعود الى الاستقرار الاقتصادي الذي يعيشه البلد والقدرة النقدية الكبيرة لدى البنك المركزي". وبشأن مزاد العملة بين "ان العملية بمثابة نافذة للدخول على العملة الأجنبية ورفع قيمة الدينار".